وعي معلمي العلوم بالمساءلة القانونية لممارساتهم الشخصية و التعليمية في البيئة المدرسية الأردنية *

د. أروى خالد عماوي **
د. محمود حسن بني خلف ***

*تاريخ التسليم: ٢٠١٤/١/٢٦م، تاريخ القبول: ٢٠١٤/٣/١م.

** وزارة التربية والتعليم/ تربية جرش/ الأردن.
*** جامعة اليرموك/ قسم المناهج والتدريس/ الأردن.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الممارسات الشخصية والتعليمية التي يقوم بها معلمو العلوم في مدارسهم ويعقبها مساءلة قانونية، وتحديد درجة وعيهم بالمساءلة القانونية المترتبة على ممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم، إضافة إلى معرفة أثر كل من الجنس، وموقع المدرسة، وسنوات الخبرة في درجة وعيهم بالمساءلة القانونية، وذلك من خلال استبانة تحقق الباحثان من صدقها وثباتها، وجرى تطبقتها على عينة الدراسة العشوائية البالغ عددها (٤٣٠) معلماً ومعلمة في إقليم شمال الأردن، من الذين يعملون في المدارس الأساسية الحكومية والخاصة. وأظهرت النتائج أن هناك (٣٥) سلوكاً استوجبت مساءلة قانونية، كما أشارت النتائج إلى تدنٍ واضح في درجة وعي معلمي العلوم بالمساءلة القانونية ؛ فقد بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الوعي الكلي (٠,٢٠) فقط. وبينت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) في درجات الوعي لمعلمي العلوم بالمساءلة القانونية لصالح الإناث، في حين كانت الفروقات غير دالة إحصائياً فيما يخص الخبرة التعليمية وموقع المدرسة. وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصت برفع مستويات التوعية والتثقيف القانوني من جوانب مختلفة من خلال برامج التنمية المهنية للمعلمين.

الكلمات المفتاحية: وعي معلمي العلوم، المساءلة القانونية، البيئة المدرسية الأردنية، الممارسات الشخصية والتعليمية.

Abstract:

This study examined Jordanian science teachers' in-school personal and educational practices and their awareness of the ensuing legal accountability for these practices. The study also aimed at identifying the effect of gender, school location, and instructional experience on teachers' awareness of in-school legal accountability. A questionnaire was administered to a random sample of 430 males and females basic stage teachers from public and private schools in the northern region of Jordan. The findings revealed 35 practices that would potentially hold the teachers accountable; the total Mean of teachers' awareness only amounted to 0.20. The findings further revealed a statistically significant effect (at α=0.05) for gender on teachers' awareness in favor of female teachers but none for the other two variables. Relevant recommendations are put forth, and the most important are creating a procedural inventory of accountable teacher practices and encouraging collaboration between legal and educational authorities to design professional development programs to promote teachers' awareness of accountability.

Keywords: science teachers' awareness, accountability, school environment, personal and educational practices.

مقدمة:

تُعد المساءلة أحد أبرز المفاهيم الحياتية وأكثرها إلحاحاً، وأشدها مطلباً لكنها الأقل استخداماً وتوظيفاً وتفعيلاً في ظل ظروف ومواقف حياتية معقدة تنشأ عن سلوكيات الأفراد وممارساتهم، وتعكس بظلالها السلبية على الأفراد والمجتمعات، لأن في غيابها تضيع الحقوق والمكتسبات، وتتراجع حدود أداء الواجبات عن حدودها المعنوية وتميع حدود المسؤوليات، فيعيث في نواحي الحياة فساداً وإفساداً.

وعليه؛ فإن مسألة وجود قواعد القانون في أي نظام تربوي هي مسالة حتمية، ولن تكون هذه القواعد فاعلة ما لم تقترن بجزاء يطبق على الخارجين والمخالفين لها، كما ينبغي للمعرفة القانونية أن تعزز لدى المعلمين ثقافة الوعي بالحقوق والواجبات، وتكمن أهمية المساءلة القانونية بالنسبة للمعلم في قدرتها على مساعدته في تنظيم مستوى علاقاته مع الطلبة (العويسي، ٢٠١١). وتنبع المسؤولية القانونية للمعلم من كونه شخصاً يتولى تعليم الطلاب، وهو غالباً مع الطلاب، فيكونون دائماً بحاجة إلى الملاحظة والإشراف والتوجيه، ولذا فمن الطبيعي أن يلتزم برقابتهم خلال فترة أدائه لمهمته التعليمية، وإذا ما أحدث هؤلاء الطلاب أو حدث لهم ضرر منهم أو من غيرهم، أو من المعلم نفسه، فتظهر حينئذ مسؤولية المعلم باعتباره متولياً الرقابة عليهم (البيه، ١٩٩١).

وقد أكد **فيشر وكلي (Fischer & Kelly, 1981)** على أن المعلمين يتوقع منهم العلم والالتزام بالقانون، ولن تقبل المحاكم الجهل بالقانون كدفاع، الأمر الذي يتوجب على المعلمين أن يكونوا على علم بالقوانين التي تؤثر فيهم، وعلى معرفة بالقوانين الحكومية للمساهمة في الوعي القانوني. ولقد تزايد الاهتمام بدراسة قوانين المدارس بصورة كبيرة في إطاره النظري والعملي والواقعي في النصف الأخير من القرن العشرين، ونتيجة هذه الزيادة في الاهتمام بهذا الجانب من المرجح أن يتساءل المعلمون اليوم عن الأسباب وراء زيادة الأنظمة واللوائح، وإلى أي مدى يمكن للمعلمين أن يعملوا بكفاءة أكثر في المهنة، ويبدو أنّه أصبح من الضروري للمعلمين أن يكونوا على علم بمسؤولياتهم القانونية المتعلقة بمهنتهم (العويسي، ٢٠١١).

ففي بعض الدول فإن مسؤولية الدولة تُقوَّم عن أعمال مدرسيها العاملين في التعليم العام، ففي القانون الفرنسي حلت الدولة محل مسؤولية المدرسين الموظفين العامين في حالة الأضرار التي يحدثها الطلاب، فلا يستطيع الطالب المضرور أنْ يُباشر دعواه ضد

المدرس، وإنما عليه أن يوجهها ضد الدولة، إذا كان الخطأ شخصياً من المدرس، وأن يقيم الدليل على هذا الخطأ، حيث لم يعد مفترضاً، وللدولة أن ترجع على مدرسيها بما دفعته من تعويض إذا رأت أن سلوك المدرس كان معيباً (الساعدي، ٢٠٠٤).

ويذكر سوين **(Swaine, 2002)** أن المعرفة الأساسية للقانون التعليمي من قبل المعلمين ضرورة حتمية في تفاعلهم مع الطلاب، ويتوقع من المدرسين الحفاظ على القانون والنظام في المدارس، كما يتوقع المجتمع من جهة أخرى أن يكون المعلمون خبراء في جميع المسائل التي تعرض لهم في مدارسهم، حيث يقوم المعلم بدور وظيفة قاضي المحكمة، والمستشار، والمحامي، ورجل شرطة، وطبيب وعامل اجتماعي، والاعتبارات الأخلاقية التي يجب مراعاتها عند تنفيذ هذه الوظائف، هذه الوظائف رغم ضرورتها فإنها ليست الأعمال الأساسية للمعلم، وهناك أدلة كثيرة على أن تدريب المعلمين غير مخطط بشكل كاف.

وترى **الصعيدي** (٢٠٠٤) أن ما ينشر في الصحف اليومية من حوادث وقضايا تخص المعلم في كثير من الأحيان تعكس ضعف وعيه بالتشريعات التي تخص مهنته، وتوضح حدود علاقته مع الآخرين، سواء أكان هؤلاء من الطلبة أم أولياء الأمور أم الرؤساء في العمل، وبالتالي من الأهمية أن يكون هناك برنامجٌ تدريبيٌ عامٌ وموحدٌ لكل المعلمين يوضح حقوق المعلمين وواجباتهم، مع توضيح المصادر الأصلية لهذه التشريعات، وتحديد الأماكن التي يمكن للمعلم أن يطلع عليها.

وقد أكد **موسوالا (Moswela, 2008)** أنّه كما أن سائق السيارة يحتاج إلى فهم مبدئي للقانون الذي ينظم عمله ويسائله في استخدامه للطريق العام، فإن أي معلم يحتاج أيضاً إلى فهم الإطار القانوني المتعلّق بمهنته؛ ويضيف موسوالا أن هناك أعمالاً تكشف عن إهمال في سلوك المعلمين، فعلى سبيل المثال، يمكن رفع دعوى ضد مدرس الكيمياء الذي فشل في اتخاذ الاحتياطات المناسبة عند إعداد غاز الهيدروجين، مما أدى إلى إصابة أحد الطلاب نتيجة الإهمال.

وفي إطار ما أكدته وثائق المنظمات الدولية من ضرورة قيام الدول بالتعريف بالقوانين والاتفاقات الدولية النافذة، وتعريف المواطنين والمقيمين بها، فإن دول العالم معنية بتكوين وعي عام لدى إفرادها من خلال نشر ثقافة الوعي العام بجميع الجوانب المتعلقة بممارسات الفرد الصحية والبيئية والقانونية والأمنية والاجتماعية والتعليمية ذات الصلة بمنظومة المجتمع والدولة، بهدف تعزيز ثقافة الالتزام وقيم الضبط والربط والحس بالمسؤولية المهنية والاجتماعية والسلوكية لدى الفرد (العويسي، ٢٠١١).

وفي هذا الإطار، فإن دراسة الوعي القانوني وتعزيزه في البيئة التربوية بشكل خاص لدى المعلمين أمر في غاية الأهمية، بالإضافة إلى أن تعدد القضايا أمام المحاكم وجد له ما يفسره في ظل غياب الوعي القانوني، وضعف ثقافة القانون، والالتزام المهني لدى المعلمين. وعليه، فإنّ الحاجة ملحة إلى تقديم المفاهيم والأُطر القانونية للمعلمين بما يضمن منهم سلوكاً قائماً على أسس سليمة (العويسي، ٢٠١١)، وبالتالي فإن هذه الدراسة البحثية تتوجه نحو دراسة درجة الوعي القانوني لمعلمي العلوم حول ممارساتهم التعليمية والشخصية، من خلال تحديد أشكال أو صور الممارسات الشخصية التي يعقبها مساءلة قانونية.

وفي هذا السياق، يُلحظ أن هناك قلة قليلة من الدراسات التي تناولت الوعي القانوني للمعلمين بممارساتهم الشخصية والتعليمية في البيئة المدرسية. وفيما يأتي عرض موجز للدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة على المستوى الأجنبي، خاصة أن الدراسات العربية في هذا المجال قليلة.

فقد أجرى ايبجلين **(Abegglen, 1986)** دراسة هدفت إلى تحديد مستوى المعرفة التي يمتلكها المعلمون في المدارس العامة، ومديرو المدارس، والمشرفون وأعضاء المجلس البلدي في تينيسي بقرارات المحكمة العليا للولايات المتحدة ذات العلاقة بالتعليم في خمس مجالات وهي: حقوق الطلاب، وحقوق الموظف، وعلاقة الولاية بالكنيسة، والتمييز في العرق واللغة والجنس، وتمويل المدرسة والمنظمات، وذلك من خلال استبانة طبقت على عينة الدراسة العشوائية البالغ عددها ٥٠٠ فرد. أظهرت النتائج قصوراً عاماً في المعرفة بقرارات المحكمة العليا المؤثرة في التعليم. كما أظهر المشرفون ومديرو المدارس معرفة أعلى بكثير من المعلمين في مجال حقوق الموظف. في حين أظهر المشرفون معرفة أعلى بكثير من غيرهم في مجال العلاقات بين الكنيسة والدولة. كما أظهر المشرفون ومديرو المدارس معرفة أعلى في مجال تمويل وتنظيم المدرسة عن المعلمين بشأن قرارات المحكمة العليا المؤثرة في التعليم.

وأجرى ريجلن **(Reglin, 1990)** دراسة بهدف تحديد ما إذا كان المدير، والمساعد والمعلم على وعي بقرارات المحكمة العليا المؤثرة بالعمل اليومي للمدارس الحكومية، وذلك من خلال استبانة طبقت على عينة بلغت ٢٩٠ فرداً في ولاية جنوب كارولينا. وقد أكدت النتائج على أهمية المعرفة القانونية المتصلة بالمدارس لجميع المعلمين. إذ تبيّن أن المعلمين بحاجة إلى معرفة أكثر بقضايا المحكمة العليا المهمة التي تؤثر على العمل اليومي للمدارس العامة.

وأجرى سينجلتاري **(Singletary, 1996)** دراسة هدفت إلى تحديد مدى معرفة معلمي جنوب كارولينا بقانون المدارس بشأن مجالات قانون المدارس المتصلة بحقوق الطلاب، والمتمثلة في: حرية التعبير، وحرية الاعتقاد، وطرد الطلاب، وتعلمهم، والحضور المدرسي، والبحث والمصادرة، والعقاب البدني، والتعليم الخاص، والتخريب المتعمد لممتلكات المدرسة، وسوء معاملة الأطفال، والطلاق/ حضانة الطفل، وذلك من خلال استبانة طبقت على ١٩٩ فرداً من المشرفين، ومديري المدارس الثانوية، ومعلمي المدارس الثانوية. وقد أظهرت النتائج بصورة واضحة أن المربين الذين شملتهم الدراسة لديهم مستوى متوسط من المعرفة بحقوق الطلاب في الجوانب المشمولة من الدراسة.

وفي دراسة بوندز **(Bounds, 2000)** التي هدفت إلى تحديد مدى معرفة المعلمين بقانون المدرسة فيما يتعلق بحرية التعبير، وحرية العقيدة، والبحث عن العملية الصحيحة، والعقاب البدني، والمسؤولية المهنية والالتزام المهني للمعلمين المستقبليين أو المعلمين الممارسين، وكذلك وجهة نظر المديرين والمشرفين في ولاية ميسيسيبي، علاوة على ذلك حاولت الدراسة تحديد ما إذا كان هناك أثر لبعض المتغيرات مثل: مستوى الشهادة، ونوع الشهادة، وسنوات الخبرة، والعضوية في مؤسسات مهنية، أو طريق الحصول على الشهادة. وما إذا كان قد ترك أثراً على تفهم المكونات المتعلقة بقانون المدرسة. تكونت عينة الدراسة من أربعين مشرفاً، و١٥٠ معلماً من المدارس الحكومية. أظهرت النتائج أن المعرفة القانونية تزيد بزيادة سنوات الخبرة، ومستوى الشهادة، ووجود عضوية مهنية للفرد بالمؤسسات والهيئات المحلية والدولية، كما أظهرت النتائج أن كل المشاركين رغبوا في فهم أكثر للمكونات القانونية للالتزام المهني، وأن معرفة المعلمين بالمكونات القانونية للعملية الواجبة وحرية العقيدة كانت قليلة.

وقام واجنر بدراسة **(Wagner, 2006)** حول الأمية القانونية للمعلمين، والبحث في دراسة تأثير الخوف من القضايا القانونية على الممارسات التربوية للمعلمين ومديري المدارس، وأساتذة الجامعات، وطبقت الدراسة على (٢٧٦) فرداً منهم. أظهرت نتائج الدراسة أن المعلمين يرغبون في معرفة المزيد عن سبل الحماية والتامين وتحديد المسؤوليات، إلاّ أن مديري المدارس وأساتذة الجامعات لا يعدّون هذه الأمور من الجوانب المهمة لديهم. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مسائل قانونية ينبغي إدراجها في برامج إعداد المعلمين، كما يجب التركيز على إجراء البحوث ذات العلاقة، وإدخال تغيرات على برامج إعداد المعلمين، والاستفادة من خطط الدراسة في تطبيقات أخرى يمكن أن تكون بمثابة نموذج لدراسات أخرى أكثر عمقاً فيما يتعلق بإدخال التربية القانونية في المنهاج والجوانب المتصلة ببرامج إعداد المعلمين.

كما أجرى **موسوالا (Moswela, 2008)** دراسة بعنوان مدى وعي معلمي المدارس الثانوية في بوتسوانا بقانون التعليم، وقد تكونت العينة من ١٧١ مدرساً اختيروا بالطريقة العشوائية، وذلك بهدف تحديد مستوى وعي المعلمين بقانون التعليم وامتلاك المعرفة وآراء المعلمين حول إمكانية تدريس القانون التعليمي في مؤسسات تدريب المعلمين في بوتسوانا. وأظهرت النتائج أنه ليس هناك سوى عدد قليل من المعلمين على معرفة بقانون التعليم.

وأجرت **أتافيا (Ataphia, 2011)** دراسة هدفت إلى تقويم واقع المساءلة لدى معلمي ومديري المدارس الثانوية في ولاية الدلتا في نيجيريا، كما هدفت إلى تعرف درجة تطبيق المساءلة من قبل المعلمين في إدارة المدارس الثانوية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (٣٥٣) معلماً يعملون في(٣١) مدرسة. أظهرت النتائج أنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجهات المعلمين والمدارس حول تطبيق المساءلة.

وأجرى **العويسي** (٢٠١١) دراسة هدفت إلى التعرف إلى مدى وعي المعلمين بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تنظم عمل المعلم، وقد شملت عينة الدراسة ٨١٤ فرداً من المعلمين والمشرفين ومديري المدارس والباحثين القانونيين ومتخصصين من دائرة الشؤون الإدارية والمالية في المحافظات والمناطق التعليمية جميعها في سلطنة عمان، وقد أظهرت النتائج وجود حاجة إلى تكاثف الجهود ووضع الأطر العامة في سبيل تعزيز الوعي القانوني للمعلمين، وأن تبذل الجهات المتخصصة في إعداد المعلم جهداً واضحاً في هذا الجانب من خلال طرح مساقات محددة وواضحة تعالج قضايا الوعي القانوني، وكذلك فإن دور وزارة التربية والتعليمات العمل على إعداد إطار عمل يبدأ من تدريس الثقافة القانونية بالمدارس، وكذلك من خلال برامج التنمية المهنية والعمل على مراجعة اللوائح وتطويرها، وضرورة العمل على التفكير في إيجاد اللوائح الخاصة بالمهن التعليمية الذي ينظم عمل المعلم، ويسهم في توفير البيئة الإيجابية في إطار قانوني.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يلاحظ أن الدراسات في المساءلة القانونية اشتملت على التعرف إلى وعي المعلمين بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تنظم عمل المعلم، والمستوى المعرفي بالمتطلبات القانونية لتقويم المعلمين، ومعرفة المعلمين بقانون التعليم، وبرامج إعداد المعلمين، ووجود معايير مكتوبة تهتم بإمكانية إيجاد أسس للمسؤولية القانونية حال الخطأ التربوي، وعلى وعي المسؤولين التربويين بقرارات المحكمة العليا. وبذلك فإن هذه الدراسة يتوقع منها أن تسد النقص الحاصل في جسم

الأدب التربوي المتعلق بالمعلمين وبخاصة سلوكياتهم التعليمية والشخصية من الناحية القانونية، باعتبار أن هذه الدراسة الأولى التي تتناول سلوكيات المعلمين، والعقوبات القانونية المترتبة على ممارساتهم في المجتمع الأردني على حد علم الباحثين.

مشكلة الدراسة:

إنّ الإطار النظري الذي تنطلق منه هذه الدارسة هو إن الدور الذي يؤديه المعلم داخل الصف عندما يجد نفسه – عن قصد أو عن غير قصد – مدفوعاً في اتجاه منزلقات عدة، ليس أقلها فخ الذات (تبدو له أن الممارسات التي يقوم بها عادية حسب فهمه وتفسيره الذاتي لها، لكنها قانونياً تعد مشكلة) والتموقع، والكشف عن لونه السياسي، وعن مواقفه الشخصية من بعض المسائل الخلافية، مما يحوله من جهة محايدة إلى طرف من أطراف الخلاف؛ أي من مربّ منفتح على كل الرؤى والآراء إلى ملقّن دماغي (شوكات، ٢٠١١).

وفي الأردن، كفل الدستور حرية المواطن وحقوقه ومنها حق التعليم، حيث صدر بمقتضى الدستور النظام (١) لعام ١٩٩٣ مجسداً لفلسفة تربوية وطنية شاملة تقوم على أُسس فكرية وإنسانية واجتماعية، وفي عام ٢٠٠٣ ارتأت الوزارة إصدار مجموعة من التشريعات المعدلة، والمستحدثة لتكون مرشداً ودليلاً للعاملين في وزارة التربية والتعليم. ومن جهة أُخرى، ومن خلال الاستقصاء عن قضايا المعلمين في المحاكم المتخصصة بالأردن، فلم يتم التمكن من الحصول على الأعداد الحقيقية للمعلمين المخالفين كون المعلم يعامل قانونياً مثل أي مواطن آخر لا تُكتب مهنته في السجلات الرسمية، إلا أنه من خلال مراجعة بعض المحامين والمتخصصين تبيّن وجود أعداد كثيرة من القضايا القانونية تخص المعلمين.

وبرزت في الفترة الأخيرة ظاهرة زج العمل السياسي بالعمل التعليمي، وما نتج عنها من فصل معلمين وإقصائهم، وقابله إضراب للمعلمين، وغيرها من الأحداث التي لا يوجد لها مرجعية قانونية تحكم الموقف ويحتكم إليه المعلم حول ممارساته، فقانون التعليم في الأردن لم يتطرق إلى هذه المواقف بوضوح، والدليل على ذلك القضايا التي سجلت في المحاكم، وإدارة التربية والتعليم حول الممارسات التي يصدرها المعلم بقصد أو غير قصد مما يلزم إيجاد تشريع خاص بالمعلمين، ولعلّ هذا بالضرورة يستدعي أولاً استقصاء وعي المعلمين بالمساءلة القانونية حول ممارساتهم الشخصية والتعليمية.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما الممارسات الشخصية والتعليمية التي يقوم بها معلمو العلوم في مدارسهم ويعقبها مساءلة قانونية ؟

السؤال الثاني: ما العقوبات القانونية المتعلقة بممارسات معلمي العلوم الشخصية والتعليمية في مدارسهم من وجهة نظر المتخصصين القانونيين ؟

السؤال الثالث: ما درجة وعي معلمي العلوم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم من وجهة نظر المعلمين أنفسهم؟

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) في درجة وعي معلمي العلوم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم تعزى إلى جنسهم، وخبرتهم التعليمية، وموقع مدرستهم؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث إنّها تجرى على معلمي علوم المرحلة الأساسية الذين تكثر لديهم الممارسات التي تستوجب المساءلة القانونية، كما أنّها تتناول موضوعاً في غاية الأهمية وهو المساءلة الذي تترتب عليه أي عملية إصلاح وتطوير للأنظمة التعليمية، واتخاذ قرار تربوي يتعلق بالمعلمين، وبالتالي قد تسهم نتائج الدراسة في التوصل إلى اتخاذ قرار تربوي يساعد في تقويم ممارسات المعلم الشخصية والتعليمية في المدارس، وعلى مستوى المملكة خاصة في توظيف المعلمين. كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تفيد وزارة التربية والتعليم في تطوير سياساتها الحالية إزاء العاملين في التعليم، ودمجها مع حركة الإصلاح، من حيث معايير التوظيف، وأساليب ووسائل متابعة الموظفين في الميدان التربوي، وأسس ترقية المعلمين وإنهاء خدماتهم، فضلاً عن تبصير المعلمين بسلوكياتهم التعليمية والشخصية في إطارها القانوني على المستوى الاجتماعي والتربوي.

حدود الدراسة ومحدادتها:

يقتصر تعميم نتائج هذه الدراسة جزئياً على حدودها التي اقتصرت على مديريات التربية والتعليم التابعة لإقليم الشمال وهي: مديرية تربية محافظة جرش، ومديرية

تربية محافظة عجلون، ومديرية تربية قصبة المفرق، ومديرية تربية البادية الشمالية الشرقية، ومديرية تربية البادية الشمالية الغربية، ومديرية تربية إربد الأولى، ومديرية تربية إربد الثانية، ومديرية تربية إربد الثالثة، ومديرية تربية لواء الرمثا، ومديرية تربية بني كنانة، ومديرية تربية بني عبيد، ومديرية تربية الأغوار الشمالية، وذلك في العام الدراسي٢٠١٢/٢٠١٣، كما اقتصرت الدراسة على الممارسات التعليمية والشخصية لمعلمي العلوم، والأبعاد القانونية لهذه الممارسات من خلال استبانة أُعدت لهذا الغرض. في حين اقتصرت محدداتها على أداة الدراسة (الاستبانه) من حيث صدقها وثباتها، وعلى عينة معلمي العلوم ودرجة تمثيلها للمجتمع الذي أخذت منه.

التعريفات الإجرائية والإصلاحية:

وعي المعلمين: إدراك المعلمين ومعرفتهم وإلمامهم بالعقوبات القانونية المترتبة على ممارساتهم، وقد قيس ذلك إجرائياً من خلال استجابتهم للأداة (الاستبانة) التي أعدت لهذا الغرض.

مسؤولية معلم العلوم: القواعد السلوكية أو المهمّات أو الواجبات التي يجب أن يقوم بها وتوجه سلوكه، أو الالتزامات التي يجب أن يتعهد وبأدائها بكفاءة عالية، والمسؤولية تقوم على شرطين هما: العقل (الوعي)، والاختيار (نصر،١٩٩٩).

المساءلة القانونية: يقصد بها العقوبة أو العقوبات القانونية التي تصدرها المحاكم المتخصصة بحق المعلمين الذين يتم إدانتهم بممارسة السلوكيات الشخصية والتعليمية التي تستوجب العقوبة من وجهة نظر القانون بحال تقديم شكوى بحقهم من أي طرف.

معلمو العلوم: هم معلمو العلوم من الذكور والإناث الذين يدرسون طلبة المرحلة الأساسية في مدارس إقليم الشمال.

الممارسات الشخصية والتعليمية: مجموعة السلوكيات الشخصية والتعليمية المدرجة في الأداة (الاستبانة) ويتبعها مساءلة قانونية من وجهة نظر المتخصصين.

البيئة المدرسية: كل ما يتواجد داخل المدرسة من مكونات مادية ومعنوية وبشرية.

الطريقة والإجراءات:

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي العلوم للمرحلة الأساسية في مدارس إقليم الشمال التابعة لوزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، وقد بلغ عددهم (٢٣٥٩) معلماً ومعلمة وفق إحصاءات وزارة التربية والتعليم في الأردن للعام ٢٠١٢-٢٠١٣. وجرى تقسيم المجتمع إلى طبقات وفقاً لمتغيرات البحث، واختير المعلمين من كل طبقة من الطبقات بالطريقة العشوائية بحيث تكون نسبة التمثيل لأفراد العينة في الطبقة الواحدة بنفس نسبة التمثيل في المجتمع، واشتملت الطبقات على متغيرات الدراسة وهي: الجنس (ذكر، أنثى)، وموقع المدررسة (ريف، مدينة)، والخبرة التعليمية (خبرة قصيرة، خبرة متوسطة، خبرة طويلة)، وبذلك تكونت عينة الدراسة من (٤٣٠) معلماً ومعلمة، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية، ويشكلون ما نسبته (١٨,٢٣٪) من مجتمع الدراسة والجدول (١) يبين توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

الجدول (١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
الجنس	ذكور	١٧٨	٤١,٤
	إناث	٢٥٢	٥٨,٦
موقع المدرسة	ريف	٢٥٢	٥٨,٦
	مدينة	١٧٨	٤١,٤
سنوات الخدمة	٥ سنوات فاقل	١٦٤	٣٨,١
	٦-١٠ سنوات	١٨٦	٤٣,٣
	١١سنة فما فوق	٨٠	١٨,٦
المجموع		٤٣٠	١٠٠,٠

أداة الدراسة: كانت أداة الدراسة استبانة صممت لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات المنهجية الآتية:

الخطوة الأولى: جمع البيانات من الكتب والمراجع والمواقع الالكترونية، بهدف التحري عن قضايا تخص سلوكيات المعلمين، وتوظيفها في الإطار النظري، وفي استقصاء بعض السلوكيات ليتم تضمينها في الأداة، وللبحث عن مسند قانوني يلجأ إليه القانون في حالة تقديم شكوى للمحاكم المتخصصة حول مخالفة مسلكية للمعلم.

الخطوة الثانية: جمع البيانات من ميدان التربية في مدارس إقليم الشمال بهدف بناء الأداة بصورتها الأولية. فقد تم طرح سؤال مفتوح على عينة واسعة من معلمي العلوم (١٩٧) معلماً ومعلمةً لجمع أكبر قدر ممكن من الممارسات الشخصية والتعليمية التي يمارسها معلمو العلوم وتستوجب المساءلة القانونية، وكان نص السؤال كالآتي: ما السلوكيات التي يمارسها معلمو العلوم في مدارسهم ويتبعها مساءلة قانونية من وجهة نظرك؟ وذلك بهدف تحديد أكبر عدد من السلوكيات التي تستوجب المساءلة. وحُصرت السلوكيات الشخصية والتعليمية وعددها (١٠٢) سلوكاً للمعلمين في قائمة تستوجب المساءلة القانونية من وجهة نظر المعلمين أنفسهم.

الخطوة الثالثة: جمع البيانات من المحاكم الأردنية المتخصصة بهدف إعداد الأداة بصورتها الأولية. فقد عُرضت قائمة السلوكيات (١٠٢) التي حُصرت من خلال السؤال المفتوح على محامين متخصصين لصوغ هذه السلوكيات على شكل جرم قانوني، كما عُرضت على قضاة في المحاكم الأردنية لتحديد أي من هذه السلوكيات يستلزم عقوبة قانونية، وتحديد نوع العقوبة القانونية المناسبة لكل سلوك. وقد حدّد (٣٥) سلوكاً منها تستوجب المساءلة القانونية من وجهة نظر المتخصصين، وأدرجت في قائمة تمهيداً لتطبيقها على أفراد عينة الدراسة. كما جرى مراجعة « مركز أمن شرطة المدينة» في كل من محافظة إربد وجرش وعجلون والمفرق لمعرفة أعداد المعلمين الذين تمت مساءلتهم بشكل قانوني، وذلك نظراً لعدم توفرها في أرشيف المحاكم، كون المعلم يعامل معاملة المواطن العادي عندما يكون متهماً، ولا توضع وظيفته في أثناء مساءلته قانونياً في السجلات الرسمية، وقد كان الهدف من هذا الإجراء الاستعانة بهذه البيانات في توضيح مشكلة الدراسة وتوظيفها في تفسير النتائج.

الخطوة الرابعة: تدقيق البيانات؛ فقد نوقشت بنود الاستبانة المكونة من (٣٥) سلوكاً مع المحكمين جميعهم من قضاة ومحامين من أجل تدقيقها والتأكد من صحة محتواها، وخاصة مراجعة العقوبات المناسبة لكل سلوك، كما حددّها المتخصصون القانونيون أنفسهم مقابل كل سلوك.

الخطوة الخامسة: إعداد الأداة بصورتها النهائية؛ فقد جرى تشكيل الاستبانة على شكل قائمة بالسلوكيات التي تستوجب المساءلة قانونياً، واستخدم تدرج ثنائي على النحو الآتي:

١. لا أعرف.

٢. أعرف والعقوبة هي واحدة من الآتي: (الحبس، الحبس مع غرامة مالية، الغرامة، الأشغال الشاقة المؤقتة، الأشغال الشاقة المؤبدة، الإعدام). وهي عقوبات متدرجة من الأقل إلى الأشد.

صدق الأداة: عُرضت الاستبانة على (٧) قضاة و (١٠) محامين، بهدف الحكم على كل سلوك في القائمة من حيث الصياغة اللغوية ووضوح صياغة السلوك الذي يشكل جرماً يعاقب عليه القانون، وقد أخذ بأراء المحكمين التي أبدوها حول كل سلوك فيها والعقوبة المناسبة له، وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (٣٥) سلوكاً تستحق مساءلة قانونية.

ثبات الأداة: للتأكد من ثبات الأداة، حسب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (٢٢٧) معلماً ومعلمة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وقد كان معامل الثبات (٠,٧٢). كما تم التحقق من ثبات الإعادة عن طريق إعادة التطبيق على أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية بفاصل زمني مدته اسبوعان، ثم جرى حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات التطبيقين، حيث بلغت قيمته (٠,٧١). وهي قيم مقبولة لأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة: طبقت الدراسة وفق الإجراءات الآتية: تحديد مجتمع الدراسة وعينتها في ضوء تحديد مشكلة الدراسة، ثم زيارة المحاكم الأردنية المتخصصة للبحث عن قضايا تخص المعلمين حول مخالفتهم للأنظمة والتعليمات بغرض التعرف إلى بعض الممارسات التي تستوجب المساءلة القانونية. وجرى إعداد أداة الدراسة وتطويرها بصورتها النهائية وفق إجراءات البحث العلمي المعتمدة لدلالات الصدق والثبات. واستعين بعدد من المحامين لصياغة ألـ(٣٥) سلوكاً على شكل جرم يعاقب عليه القانون، ليصبح تُهمة رسمية موجهة للقضاء ووضعها في قائمة. تلاها مراجعة القضاة القانونيين لتحديد العقوبة للسلوكيات التي صيغت على شكل جرم. وجرى تطبيق الاستبانة بصورتها النهائية على عينة الدراسة البالغ عددها (٤٣٠) معلماً ومعلمةً، والمكونة من (٣٥) سلوكاً تستوجب المساءلة القانونية وفق تدرج ثنائي. وأخيراً جرى إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) . حيث جرى ترميز البيانات على النحو الآتي:

١– لا أعرف أو أعرف، ولإجابة خطأ يعطى صفراً.

٢– أعرف ويقدم الإجابة الصحيحة من بين الخيارات يعطى واحداً.

وبذلك تكون نقطة القطع للمتوسطات الحسابية على النحو الآتي: (٠,٤٩) فأقل للمتوسط الحسابي تشير إلى أن معلم العلوم ليس لديه وعي بالقانون، بينما (٠,٥٠) فما فوق للمتوسط الحسابي تشير إلى وجود وعي بالقانون لدى المعلم. واُستخرجت النتائج وحللت ونوقشت، وقورنت في ضوء الدراسات السابقة، واقترحت التوصيات المناسبة.

المعالجات الإحصائية: فقد جرى استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لقياس درجة وعي معلمي العلوم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم. وكذلك معادلة كرونباخ- ألفا (Alpha-Cronbach)، لحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، ومعامل ارتباط بيرسون. كما استخدم تحليل التباين الثلاثي لأثر الجنس، والخبرة التعليمية وموقع المدرسة في درجة وعي معلمي العلوم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال، طرح سؤال مفتوح على (١٩٧) معلماً ومعلمة للعلوم من خارج عينة الدراسة، وكان نص السؤال (ما السلوكيات التي يمارسها معلمو العلوم في المدارس ويتبعها مساءلة قانونية من وجهة نظرك؟)، وفي ضوء استجاباتهم حُصر (٣٥) سلوكاً من أصل (١٠٢) تستوجب مساءلة قانونية، كما حددها المتخصصون، والجدول (٢) يبن تلك السلوكيات.

الجدول (٢)

السلوكيات التي يمارسها معلمو العلوم ويتبعها مساءلة قانونية من وجهة نظر المتخصصين القانونيين في ضوء استجابات معلمي العلوم

الرقم	السلوكيات التي يمارسها معلمو العلوم داخل البيئة المدرسية وتستوجب المساءلة القانونية
١.	هتك العرض عن طريق التحرش بالطالب
٢.	استخدام الطالب كنموذج تعليمي تجريبي لا يقبله الطالب
٣.	توظيف وسائل ورسومات مخلة بأخلاق المجتمع أثناء الشرح
٤.	ذم وقدح مقامات عليا
٥.	معاملة الطلبة ذوي صعوبات التعلم بطريقة محرجة لهم ولأسرهم
٦.	التعرض السلبي للذات الإلهية والأنبياء والشخصيات الإسلامية
٧.	التحريض على أمن الدولة

الرقم	السلوكيات التي يمارسها معلمو العلوم داخل البيئة المدرسية وتستوجب المساءلة القانونية
٨.	الدخول بالأحزاب السياسية
٩.	استخدام الإيذاء البدني بكافة أنواعه
١٠.	إحضار أطفالهم للحصص الصفية، مما يؤثر على تعلم الطلبة
١١.	تمزيق ورقة امتحان الطالب بسبب غضبه من سلوك الطالب
١٢.	استخدام الإيذاء النفسي المباشر بأنواعه كافة
١٣.	لمس جسد الطلب بطريقة غير مقبولة ومشبوهة
١٤.	الطلب من الطلبة النوم قسراً في الحصة لإراحة نفسه
١٥.	التهديد والوعيد للطلبة
١٦.	التدخين أو الأكل بطريقة مقرفة في الممرات أثناء ذهابه للصفوف
١٧.	عدم إعطاء حصة مدرسية
١٨.	البيع والشراء في وقت الحصة
١٩.	إتلاف وثائق رسمية تخص الطلبة في العلوم وإهمالها
٢٠.	تصوير مقاطع للطالب بالهاتف بقصد السخرية والفكاهة
٢١.	الذم والقدح والشتم لأولياء الأمور
٢٢.	التشهير بسمعة الطلبة أمام الطلبة والمعلمين
٢٣.	السخرية من الاسم أو العشيرة أو الخلقة أو المنطقة ولو مازحاً
٢٤.	التهاون بلا سبب مشروع القيام بواجبات وظيفته وتنفيذ أوامر آمره
٢٥.	إثارة غرائز الطلبة الجنسية بالقول أو الإيحاء أو الرسم
٢٦.	أخذ ممتلكات مادية من المدرسة، أو الطلبة والاستيلاء عليها
٢٧.	قراءة الصحف أو المجلات أو الرسائل الشخصية في غرفة الصف
٢٨.	الصراخ الذي يؤثر على صحة الطالب
٢٩.	الاختلاس واستثمار الوظيفة
٣٠.	التلاعب بمعتقدات الطلبة وقيمهم بطريقة غير تربوية
٣١.	إظهار سلوكيات هروبية من الحصة كالنظر من النوافذ لمدة طويلة
٣٢.	ترهيب الطلبة وتخويفهم للسكوت عن الشكوى ضد ممارساتهم
٣٣.	الانحياز للدين أو المنطقة أو العشيرة في تعامله مع الطلبة
٣٤.	تجاهل إنجازات الطالب في العلوم واحتقارها
٣٥.	المشاركة في الاعتصام والإضراب

يلاحظ من بيانات الجدول(٢) الآتي: وجود عدد من السلوكيات التي تستوجب المساءلة القانونية من وجهة نظر المتخصصين القانونيين، إذ بلغت السلوكيات التي تستوجب المساءلة القانونية (٣٥) سلوكاً. وهذا يدل على أن المدارس الأردنية تعج بالسلوكيات الشخصية والتعليمية المخالفة لمضامين قانون العقوبات الأردني، وتستوجب المساءلة القانونية، وقد يعزى السبب الرئيس إلى غياب واضح في ثقافة الوعي بالمساءلة القانونية لدى معلمي العلوم.

للإجابة عن السؤال الثاني، روجع المتخصصون القانونيون لتحديد نوع العقوبة، فحصرت العقوبة القانونية التي يستحقها معلم العلوم عند قيامه بالممارسات الخاطئة في البيئة المدرسية كما عبر عنها القضاة أنفسهم، وحُصرت كما في الجدول (٣) بنسبة اتفاق ١٠٠٪.

الجدول (٣)

العقوبات المترتبة على سلوك معلمي العلوم من الناحية القانونية من وجهة نظر المتخصصين القانونيين (القضاة)

الرقم	السلوك	نوع العقوبة	نسبة الاتفاق على العقوبة القانونية
١.	التعرض السلبي للذات الإلهية والأنبياء والشخصيات الإسلامية	الحبس	١٠٠ ٪
٢.	التشهير بسمعة الطالب أمام الطلبة والمعلمين	الحبس	١٠٠ ٪
٣.	السخرية من الاسم أو العشيرة أو الخلقة أو المنطقة ولو مازحا	الحبس	١٠٠ ٪
٤.	ترهيب الطلبة وتخويفهم للسكوت عن الشكوى ضد ممارساته	الحبس	١٠٠ ٪
٥.	التهديد والوعيد للطلبة	الحبس	١٠٠ ٪
٦.	إتلاف وإهمال وثائق رسمية تخص الطلبة في العلوم	الحبس	١٠٠ ٪
٧.	ذم وقدح مقامات عليا	الحبس	١٠٠ ٪
٨.	الاختلاس واستثمار الوظيفة	الغرامة	١٠٠ ٪
٩.	تمزيق ورقة امتحان الطالب بسبب غضبه من سلوك الطالب	الحبس	١٠٠ ٪
١٠.	التحريض على أمن الدولة	الحبس	١٠٠ ٪
١١.	اخذ ممتلكات مادية من المدرسة أو الطلبة والاستيلاء عليه	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
١٢.	استخدام الإيذاء البدني بكافة أنواعه	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
١٣.	استخدام الإيذاء النفسي بكافة أنواعه	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
١٤.	التدخين أو الأكل بطريقة مُقرفة في الممرات أثناء ذهابه للصفوف	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪

الرقم	السلوك	نوع العقوبة	نسبة الاتفاق على العقوبة القانونية
١٥.	المشاركة في الاعتصام والإضراب	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
١٦.	معاملة الطلبة ذوي صعوبات التعلم بطريقة محرجة لهم ولأسرهم	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
١٧.	الصراخ الذي يؤثر على صحة الطالب	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
١٨.	تصوير مقاطع للطالب بالهاتف بقصد السخرية والفكاهة	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
١٩.	لمس جسد الطلب بطريقة غير مقبولة ومشبوهة	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
٢٠.	الذم والقدح والشتم لأولياء الأمور	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
٢١.	إثارة غرائز الطالب الجنسية بالقول أو الإيحاء أو الرسم	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
٢٢.	توظيف وسائل ورسومات مخلة بأخلاق المجتمع أثناء الشرح	الحبس مع غرامة مالية	١٠٠ ٪
٢٣.	الانحياز للدين أو المنطقة أو العشيرة في تعامله مع الطلبة	الأشغال الشاقة المؤقتة	١٠٠ ٪
٢٤.	عدم إعطاء حصة مدرسية	الغرامة	١٠٠ ٪
٢٥.	التهاون بلا سبب مشروع للقيام بواجبات وظيفته وتنفيذ أوامر آمره	الغرامة	١٠٠ ٪
٢٦.	البيع والشراء في وقت الحصة	الغرامة	١٠٠ ٪
٢٧.	إحضار أطفالهم للحصص الصفية مم يؤثر على تعلم الطلبة	الغرامة	١٠٠ ٪
٢٨.	الطلب من الطلبة النوم قسراً في الحصة لإراحة نفسه	الغرامة	١٠٠ ٪
٢٩.	قراءة الصحف أو المجلات أو الرسائل الشخصية في غرفة الصف	الغرامة	١٠٠ ٪
٣٠.	إظهار سلوكيات هروبية من الحصة كالنظر من النوافذ لمدة طويلة	الغرامة	١٠٠ ٪
٣١.	تجاهل إنجازات الطالب في العلوم واحتقارها	الغرامة	١٠٠ ٪
٣٢.	التلاعب بمعتقدات الطلبة وقيمهم بطريقة غير مشروعة	الأشغال الشاقة المؤقتة	١٠٠ ٪
٣٣.	استخدام الطالب كنموذج تعليمي تجريبي لا يقبله الطالب	الأشغال الشاقة المؤقتة	١٠٠ ٪
٣٤.	هتك العرض عن طريق التحرش بالطالب	الأشغال الشاقة المؤقتة	١٠٠ ٪
٣٥.	الدخول بالأحزاب السياسية	الأشغال الشاقة المؤقتة	١٠٠ ٪
	لا يوجد سلوكيات ضمن القائمة تستلزم العقوبة	الأشغال الشاقة المؤبدة	١٠٠ ٪
	لا يوجد سلوكيات ضمن القائمة تستلزم العقوبة	الإعدام	١٠٠ ٪

يلاحظ من بيانات الجدول (٣) أن هناك مدى مناسباً من العقوبات القانونية الكفيلة بمعالجة السلوكيات الشخصية والتعليمية لمعلمي العلوم في بيئتهم المدرسية إذا ما فُعّلت بعدالة.

وقد يعزى تدرج هذه العقوبات وتنوعها إلى تنوع السلوكيات والممارسات الخاطئة لدى معلمي العلوم في البيئة المدرسية، كما يعزى ذلك إلى إحقاق الحق وتعميمه بعدالة، فالهدف من العقوبات معالجة السلوكيات الخاطئة ومنع تكررها، والتحقق من قيام المعلمين بالواجبات الموكلة إليهم.

للإجابة عن السؤال الثالث، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات معلمي العلوم حول وعيهم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم، كما اعتمدت نقطة القطع كالآتي: (٠,٤٩) فأقل للمتوسط الحسابي لا يوجد وعي لدى المعلم، بينما (٠,٥٠) فما فوق للمتوسط الحسابي يعني وجود وعي لدى المعلم، والجدول (٤) يوضح النتائج.

الجدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمي العلوم بالعقوبات القانونية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
١	التحريض على أمن الدولة	٠,٣٩	٠,٤٩	ليس لديه وعي
٢	ذم وقدح مقامات عليا	٠,٣٠	٠,٤٦	ليس لديه وعي
٣	الدخول بالأحزاب السياسية	٠,٢٩	٠,٤٥	ليس لديه وعي
٤	التدخين أو الأكل بطريقة مُقرفة في الممرات أثناء ذهابه للصفوف	٠,٢٨	٠,٤٥	ليس لديه وعي
٥	استخدام الإيذاء البدني بكافة أنواعه	٠,٢٧	٠,٤٥	ليس لديه وعي
٦	الاعتصام والمشاركة بالإضراب	٠,٢٦	٠,٤٤	ليس لديه وعي
٦	التعرض السلبي للذات الإلهية والأنبياء والشخصيات الإسلامية	٠,٢٦	٠,٤٤	ليس لديه وعي
٨	الاختلاس واستثمار الوظيفة	٠,٢٥	٠,٤٤	ليس لديه وعي
٩	لمس جسد الطلب بطريقة غير مقبولة ومشبوهة	٠,٢٣	٠,٤٢	ليس لديه وعي
٩	الذم والقدح والشتم لأولياء الأمور	٠,٢٣	٠,٤٢	ليس لديه وعي
١١	هتك العرض عن طريق التحرش بالطالب	٠,٢٢	٠,٤٢	ليس لديه وعي
١٢	إثارة غرائز الطلبة الجنسية بالقول أو الإيحاء أو الرسم	٠,٢١	٠,٤١	ليس لديه وعي

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
١٢	التلاعب بمعتقدات الطلبة وقيمهم بطريقة غير تربوية	٠,٢١	٠,٤١	ليس لديه وعي
١٢	أخذ ممتلكات مادية من المدرسة، أو الطلبة والاستيلاء عليها	٠,٢١	٠,٤١	ليس لديه وعي
١٢	التهديد والوعيد للطلبة	٠,٢١	٠,٤١	ليس لديه وعي
١٦	معاملة الطلبة ذوي صعوبات التعلم بطريقة محرجة لهم ولأسرهم	٠,٢٠	٠,٤٠	ليس لديه وعي
١٧	السخرية من الاسم أو العشيرة أو الخلقة أو المنطقة ولو مازحاً	٠,١٩	٠,٣٩	ليس لديه وعي
١٧	استخدام الإيذاء النفسي بكافة أنواعه	٠,١٩	٠,٣٩	ليس لديه وعي
١٩	التشهير بسمعة الطالب أمام الطلبة والمعلمين	٠,١٨	٠,٣٨	ليس لديه وعي
١٩	الانحياز للدين أو المنطقة أو العشيرة في تعامله مع الطلبة	٠,١٨	٠,٣٨	ليس لديه وعي
١٩	توظيف وسائل ورسومات مخلة بأخلاق المجتمع أثناء الشرح	٠,١٨	٠,٣٨	ليس لديه وعي
١٩	استخدام الطالب كنموذج تعليمي تجريبي لا يقبله الطالب	٠,١٨	٠,٣٨	ليس لديه وعي
٢٣	تصوير مقاطع للطالب بالهاتف بقصد السخرية والفكاهة	٠,١٧	٠,٣٧	ليس لديه وعي
٢٣	إتلاف وإهمال وثائق رسمية تخص الطلبة في العلوم	٠,١٧	٠,٣٨	ليس لديه وعي
٢٣	عدم إعطاء حصة مدرسية	٠,١٧	٠,٣٨	ليس لديه وعي
٢٣	ترهيب الطلبة وتخويفهم للسكوت عن الشكوى ضد ممارساتهم	٠,١٧	٠,٣٧	ليس لديه وعي
٢٧	قراءة الصحف أو المجلات أو الرسائل الشخصية في غرفة الصف	٠,١٥	٠,٣٦	ليس لديه وعي
٢٧	البيع والشراء في وقت الحصة	٠,١٥	٠,٣٦	ليس لديه وعي
٢٩	تمزيق ورقة امتحان الطالب بسبب غضبه من سلوك الطالب	٠,١٤	٠,٣٥	ليس لديه وعي
٣٠	الصراخ الذى يؤثر على صحة الطالب	٠,١٣	٠,٣٣	ليس لديه وعي
٣١	التهاون بلا سبب مشروع القيام بواجبات وظيفته وتنفيذ أوامر آمره	٠,١٢	٠,٣٢	ليس لديه وعي
٣٢	تجاهل إنجازات الطالب في العلوم واحتقارها	٠,١١	٠,٣١	ليس لديه وعي
٣٢	إظهار سلوكيات هروبية من الحصة كالنظر من النوافذ لمدة طويلة	٠,١١	٠,٣١	ليس لديه وعي
٣٤	الطلب من الطلبة النوم قسراً في الحصة لإراحة نفسه	٠,٠٨	٠,٢٨	ليس لديه وعي
٣٥	إحضار أطفالهم للحصص الصفية مم يؤثر على تعلم الطلبة	٠,٠٧	٠,٢٦	ليس لديه وعي
	درجة الوعي الكلي بالعقوبات القانونية	٠,٢٠٠	٣,٢٠	ليس لديه وعي

يبين الجدول (٤) أنه لا يوجد وعي بالعقوبات القانونية عند معلمي العلوم وفقاً للمعيار المتبع في الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعقوبات القانونية الكلي (٠,٢٠٠)، وهذا يدل على أنه لا يوجد وعي لدى معلمي العلوم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم، وقصوراً عاماً في المعرفة بقرارات المحكمة المؤثرة في التعليم. ويمكن تفسير ذلك بسبب النقص الحاد في مستوى الإعداد التربوي للمعلمين، فلا يوجد في مرحلة الجامعة مساق متطلب يوضح القضايا الخاصة بالمعلمين، وقلة البرامج المختلفة التي تنفذها الجهات المتخصصة في القضايا الخاصة بسلوكيات المعلمين داخل بيئتهم المدرسية، بالإضافة إلى أن الدورات الخاصة بالمعلمين الجدد تهتم بشكل أساس بطرق التدريس وتقويمها وتغفل جانب المساءلة القانونية للممارسات. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Abegglen, 1986) التي بينت أن نسبة الأميّة بالقانون تبلغ (٨٠٪) لدى المعلمين.

للإجابة عن السؤال الرابع، فقد استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمي العلوم لكل من العقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم حسب متغيرات الجنس، والخبرة التعليمية وموقع المدرسة، والجدول (٥) يبين ذلك.

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمي العلوم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم حسب متغيرات الجنس، والخبرة التعليمية، وموقع المدرسة

متغيرات الدراسة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
الجنس	ذكور	٦,٤٢	٣,١٨٦	١٧٦
	اناث	٧,٤٤	٣,١٥١	٢٥٤
موقع المدرسة	ريف	٦,٩١	٣,٠٣٠	٢٥٢
	مدينة	٧,١٨	٣,٤٣٢	١٧٨
الخبرة التعليمية	٥ سنوات فاقل	٧,٠١	٣,١٨٤	١٤٧
	٦-١٠ سنوات	٦,٨٥	٣,٤٢٧	١٨٨
	١١ فما فوق	٧,٣٨	٢,٧٣٣	٩٥
	المجموع	٧,٠٢	٣,٢٠١	٤٣٠

يبين الجدول (٥) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمي العلوم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم بسبب اختلاف فئات متغيرات الجنس، والخبرة التعليمية وموقع المدرسة، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، أُستخدم تحليل التباين الثلاثي، والجدول (٦) يبين النتائج.

الجدول (٦)

نتائج تحليل التباين الثلاثي لأثر الجنس، والخبرة التعليمية وموقع المدرسة على درجة وعي معلمي العلوم بالعقوبات القانونية المتعلقة بممارساتهم الشخصية والتعليمية في مدارسهم

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	٩٣,٨٧٥	١	٩٣,٨٧٥	٩,٣٢٨	٠,٠٠٢
موقع المدرسة	٤,٧٧٦	١	٤,٧٧٦	٠,٤٧٥	٠,٤٩١
الخبرة التعليمية	٧,٧٦٤	٢	٣,٨٨٢	٠,٣٨٦	٠,٦٨٠
الخطأ	٤٢٧٧,٢٤٤	٤٢٥	١٠,٠٦٤		
الكلي	٤٣٩٦,٨١٢	٤٢٩			

يتبين من الجدول (٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لمتغير الجنس، وجاءت الفروق لصالح الإناث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعلمي العلوم الذكور (٦,٤٢) بينما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (٧,٤٤). ويمكن تفسير تفوق الإناث على الذكور في درجة وعيهم بالمساءلة القانونية إلى التزام المعلمات بالقوانين والتشريعات التربوية مقارنة مع الذكور، في كون إحساس الأنثى بالخوف والخطر يفوق إحساس الرجل لطبيعتها، وفسيولوجية تركيب جسمها فهي حساسة بطبيعتها من صغائر الأمور ولا تحب التعرض للمساءلة والمحاسبة. فمن المثير للدهشة أن لديها خلايا بالمخ تفوق في أعدادها أربعة أضعاف تلك التي توجد في مخ الرجل والتي تتصل بكلا الجانبين الأيمن والأيسر فيه، وهذا يكسبها جانباً وافراً من الحيطة والحذر من ممارسة السلوكيات الخاطئة (1992Kimura, Kolb & Whishaw, 2003;). بالإضافة إلى طبيعة الصفات الشخصية

للذكور تختلف عنها عند الإنـاث في إبـراز قوته ونفوذه، مما يجعله عرضةً للمساءلة القانونية أكثر من الإناث، ويمكن الاستناد إلى تفسير هذه النتيجة أيضاً أنّ ذلك يعود إلى رضا الإناث عن عملهن أكثر من رضا الذكور، وإلى نظرة المجتمع الإيجابية لعمل المرأة في مهنة التعليم، مما جعلها تحظى باحترام وتقدير وثقة المجتمع، وقد يعود السبب أن المرأة قد تحقق ذاتها من خلال هذه المهنة، لأنها تتناسب وطبيعتها كأم مربية.

كما تبين النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لمتغير موقع المدرسة. وقد يعزى ذلك إلى أنه لا وجود لأي علاقة واضحة تربط بين قضايا المعلمين في المدارس والمحاكم المتخصصة، أي لا وجود لحلقة وصل بين وزارة التربية والتعليم ووزارة القانون فكلٍ يعمل ضمن وزارته ولا علاقة بين كلتي الوزارتين، ومن هنا فمعلمو العلوم خاصة، والمعلمون عامة لا يوجد لديهم وعي بالمساءلة القانونية وما يترتب عليها من عقوبات.

كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لمتغير الخبرة التعليمية. فبالرغم من امتدادات خبرات المعلمين إلاّ أنّ ليس لديهم معرفة (جهل) وإلمام بالقوانين، ويمكن عزو السبب إلى قصور " وحدة القانون" في مديريات التربية والتعليم في القيام بدور فعال في إرشاد المعلمين وتثقيفهم حول القضايا القانونية، حيث يكون مسؤول الرقابة والتفتيش في مديريات التربية على اطلا ع بمساءلة المعلم قانونياً والنتيجة المترتبة عليها، لكن لا تعمم وتبقى داخل ملف المعلم في أرشيف مديرية التربية، وهذا يعزز ما جاء في نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثالث الذي كشف عن عدم وجود وعي لدى معلمي العلوم بالمساءلة القانونية.

التوصيات:

- إصدار دليل إجرائي لقضايا المعلمين خاص بسلوكياتهم الشخصية والتعليمية، بحيث يوضح فيه السلوكيات التي تستوجب المساءلة القانونية، والتي يمكن أن يقع بها المعلم، وما يقابلها من عقوبات وإجراءات، ومن ثم تعميمه على جميع المديريات بقرار من وزارة التربية والتعليم.
- زيادة الوعي القانوني عند المعلمين من خلال برامج التنمية المهنية للمعلمين، ومن خلال الدورات، وورش العمل، وحلقات النقاش، والمواد التدريبية، والندوات، أما

بالنسبة للتخصصات في الجامعة التي يتخرج منها الطالب كمعلم، فيجب إدخال مقرر وعي قانوني يتضمن الدليل الإجرائي الموضح فيه السلوكيات المخالفة وعقوبتها قانونياً.

- إيجاد عقد قانوني بين الوزارة والمعلم يوضح فيه الواجبات والحقوق، وتوضح الممارسات الخاطئة من خلال الدليل وتفعيله بصورة جدية، وإصدار قانون وتشريع خاص بالمعلم، ومفصول عن ديوان الخدمة المدنية لأن المعلم له حقوق، وعليه واجبات تختلف عن أي مواطن للاحتكام إليها عند الحاجة، تحفظ كرامة كل من المعلم والطالب، وأن يُرفق بأي قانون إطار تفسيري بالأمثلة والشواهد ويجيب عن كثير من الاستفسارات، حتى يكون المعلم على معرفة واضحة بحيثيات التطبيق.
- التعاون بين التربويين والمشرعين والموظفين في الأقسام التربوية، وضرورة تطوير نظام مساءلة للموظفين.
- تشجيع إجراء دراسات وبحوث حول زيادة درجة الوعي القانوني عند المعلمين بجميع محافظات المملكة، تتعلق بالمساءلة التربوية والاجتماعية والدينية، كما يمكن عمل دراسات مكثفة حول التشريعات والقوانين الحالية، وقانون العقوبات الأردني ومحاولة تطويرها وتجديدها.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. البيه، محسن. (١٩٩١). المسؤولية المدنية للمعلم: دراسة مقارنة. مصر: مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة.

٢. الساعدي، جليل. (.(٢٠٠٤ مسؤولية المعلم المدنية: دراسة مقارنة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٣. شوكات، حيدر. (٢٠١١). الممارسة المهنية اليومية للمدرس بين الحياد والاستقطاب. تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١١ على الموقع الإلكتروني:

http://education.umn.edu/NCEO/online pubs / Framework.htm1

٤. الصعيدي، سلمى. (٢٠٠٤). التربية القانونية للمعلمين. القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع.

٥. العويسي، رجب. (٢٠١١). الوعي القانوني للمعلمين. العين- دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

٦. نصر، محمد (١٩٩٩). تطوير إعداد معلم العلوم وتدريبه باستخدام بعض المداخل الحديثة للتعليم والتعلم «رؤية مستقبلية»، المؤتمر العلمي الثالث للجمعية المصرية للتربية العلمية، الإسماعيلية، ٢٥-٢٨يوليو، ١٩٩٩م، ص٦٩٧- ٧٣١.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Abegglen, W. (1986). Knowledge of United states Super McCourt decision affecting education held by selected Tennessee Pubic school personnel. Dissertation abstract international 47(5),1536A.Retrived from Parquets Digital Dissertations Database. (Publication No.AAT8616545).*

2. *Ataphia, D. (2011). An assessment of accountability among teachers in secondary schools in Delta State. African Journal of Social Sciences, 1(1), 115-125*

3. *Bounds, H. (2000). Mississippi educators' and prospective educators' knowledge of school law as it relates to selected components of student*

rights and tort liability. Unpublished Doctoral Dissertation. University of Mississippi, AAT9988737E

4. *Fischer, D. & Kelly, C. (1981).Teachers and the low, New York: Longman Inc.*
5. *Kimura, D. (1992). Sex differences in the brain. Scientific American, 267, 118–125.*
6. *Kolb, B. & Whishaw, I. (2003). Fundamentals of Human Neuropsychology (5th edition). New York: Freeman-Worth.*
7. *Moswela, B. (2008). Knowledge of educational law: An imperative to the teacher's practice. International Journal of Lifelong Education, 27 (1), 93-105.*
8. *Reglin, G. (1990). Public school educators' knowledge of selected supreme court decisions affecting daily public school operations. Research in Rural Education, 7(1), 17-22. Retrieved 5 December 2013 from http://www.jrre.psu.edu/articles/v7,n1,p17-22,Reglin.pdf*
9. *Singletary, I. (1996). South Carolina superintendents' and secondary educators' knowledge of school law as it relates to selected areas of student rights. Unpublished Doctoral Dissertation. South Carolina State University, AAT 9806690.*
10. *Swaine, D. (2002). Will Accountability Standards Improve Public Schools? Accountability and Education Reform. New England Fiscal Facts. Retrieved 5 December 2013 from http://www.bostonfed.org/economic/neff/neff23.pdf*
11. *Wagner, P. (2006). Perceptions of the legal literacy of educators and the implications for teacher preparation programs. Unpublished Doctoral Dissertation, Kent State University, AAT 3227423*